Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق

م.م. حنين كامل مهدي
جامعة بغداد – كلية العلوم
haneen.k@sc.uobaghdad.edu.iq

الملخص: يعدّ المجتمع المدني أحد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة الحديثة وترسيخ الممارسات الديمقراطية، إذ يؤدي دوراً محورياً في تعزيز المشاركة الشعبية، وترسيخ مبادئ الشفافية والتعددية وحقوق الإنسان. وفي العراق، برزت الحاجة الملحة إلى منظمات المجتمع المدني بعد عام 2003، نتيجة التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، وما رافقها من انهيار مؤسسات الدولة، وتزايد النزاعات والصراعات الطائفية. وقد ركّز هذا البحث على تحليل دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، من خلال دراسة نشأتها، آليات تفعيلها، والتحديات التي تواجهها، وصولاً إلى استشراف مستقبلها كأحد أهم دعائم التحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: منظمات، المجتمع المدني، الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان.

Abstract: Civil society is considered one of the fundamental pillars of building the modern state and consolidating democratic practices, as it plays a pivotal role in enhancing popular participation and reinforcing the principles of transparency, pluralism, and human rights. In Iraq, the urgent need for civil society organizations emerged after 2003, because of the political, security, and social transformations the country experienced, accompanied by the collapse of state institutions and the escalation of sectarian conflicts and communal strife. This study focuses on analyzing the role of civil society organizations in strengthening democratic consolidation in

Iraq, by examining their emergence, mechanisms of activation, and the challenges they face, while also exploring their prospects as one of the key pillars of democratic transition.

Keywords: Organizations, Civil Society, Democracy, Freedom, Human Rights.

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واجتماعية عميقة انعكست بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد رافق هذه التحولات انهيار مؤسسات الدولة وتنامي الحاجة إلى قوى بديلة قادرة على سد الفراغ السياسي والاجتماعي. وبرزت منظمات المجتمع المدني كأحد الفاعلين الجدد في الساحة العراقية، حيث تعددت أنشطتها لتشمل مجالات الإغاثة والخدمات الإنسانية، وتعزيز ثقافة الديمقراطية، وتمكين المرأة والشباب، ونشر قيم حقوق الإنسان والتعايش السلمي. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين المجتمع المدني والبناء الديمقراطي في العراق، وبيان حدود إسهامات هذه المنظمات والتحديات التي تواجهها.

إشكالية البحث: هل يمكن أن تُبنى ديمقراطية رصينة ومستقرة في العراق بغياب مجتمع مدني قوي وفاعل؟

فرضية البحث: من اجل بناء ديمقراطية رصينة وحقيقية في العراق لا بد من بناء مجتمع مدني قوي مستقل، وفاعل، قادر على دعم المشاركة الشعبية، ونشر قيم المواطنة، والرقابة على أداء السلطة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من تناوله لثلاثية مترابطة تشكل الأساس لبناء الدولة العراقية بعد عام 2003، وهي: المجتمع المدني، الديمقراطية، وحقوق الإنسان. إذ يُبرز البحث كيف أصبحت هذه المرتكزات ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتجاوز الأزمات البنيوية التي مرّ بها العراق.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على المجتمع المدني، ومن ثم دوره في تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية في العراق، فضلاً عن أسس المجتمع المدني ومقوماته وعناصره وآليات تفعيله في العراق، والأطر التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في الدستور العراقي، والدور الذي تضطلع به الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام 2003 في إشاعة هذا المفهوم المهم والحيوي في الحياة الديمقراطية.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأنه يصف واقع منظمات المجتمع المدني في العراق، نشأتها، أنشطتها، والتحديات التي تواجهها. وأيضاً المهنج التحليلي؛ لأنه يحلل دور هذه المنظمات في تعزيز البناء الديمقراطي، ويستخلص العلاقات بين المجتمع المدني والديمقراطية، وكذلك المنهج التاريخي لمعرفة المراحل التي مرّ بها المجتمع المدني في العراق (الملكي، الجمهوري، ما بعد 2003).

1 .المبحث الاول: منظمات المجتمع المدني (المفهوم ، المبادئ والوظائف، والنشأة)

1.1. المطلب الاول: مفهوم منظمات المجتمع المدني (المبادئ والوظائف)

1.1.1. اولاً: مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبياً التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية بداية عقد الثمانينيات من العقد الماضي مع أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعد من ذلك التاريخ بوصفه من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ حالات العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي بين الدولة والمجتمع.(سربست، 2006: 101) (عبدالوهاب، 2003: 88)

ويعرف المجتمع المدني بأنه ذلك المجتمع المتمتع بحرية التنظيم الذاتي وفق انساق من التشكيلات المؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة والهدف السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري والقيمي بعيداً عن هيمنة وتدخل الحكومة مع الالتزام الكامل بالأنظمة الدستورية والقانونية في البلاد.(حسين، 2007: 39)

ويعرف أيضاً بأنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها أي ليس جزءاً من التنظيم الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي أي أنه يضم النقابات المهنية والعمالية.(مصطفى، 2004: 101)

وعرف (سعد الدين إبراهيم) المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فيه بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف، وتشمل هذه تنظيمات المجتمع المدني كلاً من (الجمعيات

والنقابات، والأحزاب، والأندية، والتعاونيات) أي كل ما هو غير حكومي، وعائلي أو ارثي".(فالح، 1995: 5)

إذن تعرف منظمات المجتمع المدني بأنها مجموعة من الهيئات والنقابات التي تمارس نشاطاتها باستقلالية عن السلطة السياسية من خلال تقديمها العديد من البرامج والنشاطات المتعددة في مختلف المجالات سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم تعليمية أم صحية؛ بغية الارتقاء بكافة شرائح المجتمع نحو الافضل.(هناء، 2019: 129)

1.1.2. ثانياً: مبادى المجتمع المدني

وينطوي المجتمع المدني على أفكار ومبادئ داخلية تحكمه، وهذه المبادئ تعد الأساس، وهي: (ثناء، 2004: 272-273)

1. فكرة الطوعية وفكرة المؤسسية أو التنظيم.
2. فكرة العمل الجماعي الطوعي المستقل في سياق روابط التماسك الاجتماعي وعلاقته.
3. منظمات المجتمع المدني توفر درجة من حماية حقوق الإنسان في الدولة، وحقوق المواطنة والمشاركة السياسية بوجود نظام قانوني، وأن عدم توفر هذه المبادئ في أي دولة يؤدي إلى نتيجة حتمية وهي دور غير فاعل للمجتمع المدني في كل العملية السياسية.

ويتفق غالبية الباحثين والمختصين في مجال المجتمع المدني على أن بنيته تتشكل من مجموعة من المكونات الأساسية، من أبرزها: النقابات العمالية والمهنية، والمؤسسات الدينية، والمنظمات الشعبية والجماهيرية، فضلاً عن الجمعيات الأهلية والتعاونية، والاتحادات الطلابية، ومراكز الشباب، ومراكز البحوث والدراسات، والجمعيات الثقافية، وغيرها من الكيانات التي تسهم مجتمعة في دعم أنشطة المجتمع المدني وتحقيق أهدافه.(عبدالرحمن و محمود، 2014: 73-74)

1.1.3. ثالثاً: نشاطات ووظائف منظمات المجتمع المدني

ومن أبرز الأنشطة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني تقديم المساعدات الإنسانية وتنفيذ مشروعات الإغاثة، إضافة إلى الأعمال الخيرية والمناصرة لقضايا حقوق الإنسان. كما تساهم هذه المنظمات في إعادة تأهيل المناطق السكنية وتوطين المجموعات السكانية فيها، فضلاً عن تنفيذ برامج في مجالات الصحة والتعليم والثقافة، وإطلاق حملات لحماية البيئة، وتعزيز المسارات الديمقراطية، والمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة بمستوياتها المختلفة، إلى جانب أنشطة أخرى تخدم المجتمع وتدعم استقراره وتطوره.(منظمة حمورابي لحقوق الإنسان)

أما فيما يتعلق بوظائف المجتمع المدني يمكن أن تتلخص في عدد من المهام المحورية، منها: تجميع المصالح العامة والسعي إلى تحقيقها، والمساهمة في حل الصراعات والنزاعات داخل المجتمع، والعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإنتاج والثروات، إضافة إلى الإسهام في إعداد وتأهيل القيادات الجديدة، والترويج للثقافة الديمقراطية وتعزيزها بوصفها أساساً لبناء مجتمع متماسك ومتطور.(عباس، 2012: 625)

1.1.4. رابعاً: نشأة منظمات المجتمع المدني وآليات تفعيلها في العراق

عند الحديث عن نشأة منظمات المجتمع المدني نجد أنها مرت بعدة مراحل وفقاً للواقع العراقي والاوضاع السياسية لكل مرحلة ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

1. مرحلة العهد الملكي (1921–1958): بعد إعلان الدولة العراقية الحديثة عام 1921، شهدت البلاد تأسيس عدد من منظمات المجتمع المدني، شملت منظمات طلابية ونقابية ونسائية، وقد نظّم عملها عدد من القوانين الصادرة في تلك الفترة، من أبرزها قوانين الأعوام 1922، 1925، 1954، و1955، وقدمت هذه المنظمات خدمات إنسانية بارزة، من أهمها ما قامت به جمعية الهلال الأحمر العراقية التي تأسست عام 1932، حيث ساهمت في أعمال الإغاثة والمساعدة الإنسانية.(مثنى، 2022: 18–19)
2. مرحلة العهد الجمهوري (1958–2003): بدأت هذه المرحلة بإعلان قيام الجمهورية في العراق وانتهاء الحكم الملكي، وما ترتب على ذلك من إنهاء الحياة الدستورية وإعلان الأحكام العرفية، الأمر الذي أنهى مرحلة النشاط العلني للأحزاب السياسية، ودفعها للعمل بسرية. وقد أفرزت هذه الأوضاع انقسامات مجتمعية في ظل غياب البنى الدستورية، مما أدى إلى انعدام فرص بناء مجتمع مدني فاعل. (نزار، 2014:215)، وفي العهد الجمهوري الثاني، تراجع دور منظمات المجتمع المدني نتيجة هيمنة السلطة المركزية على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما في العهد الجمهوري الثالث، فلم تكن هناك منظمات مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي، إذ تحولت العديد من المؤسسات الثقافية والاقتصادية والطلابية وغيرها إلى واجهات تمثل الحزب الحاكم وتعكس توجهاته.(ياسر و مهدي، 2018: 120)
3. مرحلة ما بعد التغيير عام 2003: شكّل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 نقطة تحول مهمة في مسار المجتمع المدني العراقي، حيث أسهم في تفعيله عبر النشوء الداخلي المباشر، أو من خلال انتقال نشاط عدد من المؤسسات الخارجية للعمل داخل البلاد. ومع تزايد أعداد

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

هذه المنظمات، جرى تسجيلها لدى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بهدف ضمان استقلاليتها ومنع استغلالها لأغراض غير قانونية، ثم أُلحق هذا المكتب فيما بعد بوزارة المجتمع المدني. وقد تنوعت أنشطة هذه المنظمات لتشمل مجالات متعددة، مثل حماية البيئة، والصحة العامة، وتطوير الاقتصاد، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وتمكين الشباب والمرأة، وتقديم المساعدات الإنسانية. ومن بين أبرز منظمات المجتمع المدني العراقية التي تأسست بعد عام 2003: المركز الاستشاري للعدالة الانتقالية، وجمعية الفردوس العراقية، وجمعية نساء بغداد، وجمعية هاتاو، ومنظمة بادينان للصحافة الحرة، ومنظمة سبع سنابل للإغاثة والتنمية، وغيرها. (خيرة، 2017: 42–43)

2. المبحث الثاني: آليات تفعيل منظمات المجتمع المدني في العراق

2.1. المطلب الاول: الاطار القانوني لعمل منظمات المجتمع المدني في العراق

ظهرت مؤسسات المجتمع المدني في العراق بشكل واضح بعد شهر نيسان/2003، في مرحلة اتسمت بغياب الدولة وانهيار مؤسساتها، مما أوجد فراغاً سياسياً حاولت هذه المنظمات سده بعد الاحتلال الأمريكي. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات لم تكن نتاجاً مباشراً للحكومة أو الدولة، فإن الدولة العراقية المؤقتة التي تشكلت في 6/28/ 2004 لم تكن بعيدة تماماً عن مسار نشأتها، فضلاً عن التأثير الواضح لتدخل القوات الأمريكية في عملها. ومع ذلك، تأسس جزء من هذه المنظمات برعاية أو بدفع من الأحزاب السياسية العراقية الجديدة التي برزت على الساحة، ما جعل بعضها يعمل كواجهات أو ملحقات تابعة لتلك الأحزاب.(عبدالجبار، 2005: 92–93)

ففي السنة الاولى من التغيير السياسي عام 2004 بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في وزارة التخطيط (977) منظمة، وحسب آخر احصائية من وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني بلغت عددها (5071) منظمة مسجلة مختلفة الاختصاصات في محافظات العراق كله، وكذلك كفل قانون ادارة الدولة المؤقت 2004 حق تشكيل منظمات المجتمع المدني لكنه لم يحدد الضوابط القانونية لممارستها، وسمح بالحصول على المساعدات لتشكيلها داخلياً وخارجياً.(عبدالعظيم، 2011: 310)

ونظمت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بموجب الدستور العراقي الدائم 2005 إذ أكدت المادة (45) اولاً بأنه ينبغي على الدولة أن تحرص "على تعزيز دور مؤسسات المجتمع

المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون".(الدستور العراقي الدائم، 2005: المادة (45) أولاً)

وتتولى دائرة المنظمات غير الحكومية، وفق الأمر رقم (122) لسنة 2008 في أمانة مجلس الوزراء، مسؤولية الإشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية من الناحيتين الإدارية والفنية، وإصدار القرارات الفنية الخاصة بها وفقاً لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2010. وتشمل مهام الدائرة إعداد الخطط والبرامج لتطوير عملها ورفع كفاءة ملاكها، بما يضمن تقديم أفضل الخدمات لكل من الحكومة والمجتمع. كما تُعد الجهة المخوّلة بالإشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية المحلية وفروع المنظمات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنسيق أنشطتها، والتحقق المالي من سجلاتها لإضفاء الشرعية القانونية على ممارستها لأنشطتها داخل العراق.(سراب، 2021: 154)

فضلاً عن ذلك، تعمل الدائرة كجهة منسقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، وتتابع أنشطة هذه المنظمات لضمان امتثالها لأحكام القانون رقم 12 لسنة 2010، من خلال حضور الندوات والاجتماعات التي تنظمها، وإعداد التقارير الدورية، واتخاذ الإجراءات القانونية عند خرق أي بند من بنود القانون، والتي قد تصل إلى التعليق أو الإلغاء.(عباس، 2012: 624)

2.2. المطلب الثاني: دوافع ظهور منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة دوافع أساسية ساهمت في الظهور الواسع للمنظمات غير الحكومية في العراق بعد عام 2003، من أبرزها: (حازم، 2019: 344).

1. انهيار مؤسسات الدولة القائمة، وما ترتب عليه من فراغ مؤسسي واسع النطاق.
2. معالجة التدهور في الوضع الإنساني، لا سيما في مجالات الإغاثة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.
3. الاستجابة للاحتياجات الطارئة المتعلقة بالانتخابات والاستفتاءات، وشرح مسودة الدستور، ومكافحة الفساد، وتعزيز ثقافة احترام الرأي الآخر والتعايش السلمي، وغيرها من المفاهيم الجديدة التي استدعت تدخل المجتمع المدني لترسيخها.
4. المساهمة في بناء نظام سياسي جديد قادر على تلبية تطلعات المجتمع نحو الديمقراطية والاستقرار.
5. غياب القوانين المنظمة وانعدام التشريعات الخاصة بعمل المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أسهم في ظهور أعداد كبيرة من هذه المنظمات بسرعة كبيرة لتلبية حاجات المجتمع المختلفة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقد تمكنت منظمات المجتمع المدني في العراق من توجيه أنشطتها نحو قضايا محورية ذات أهمية بالغة، مثل شؤون المرأة والطفل، ومكافحة الفقر والبطالة، فضلاً عن دعم المسار الديمقراطي وقضايا أخرى، وأن تزايد عدد هذه المنظمات لا يعكس بالضرورة فعالية أدائها، كونها تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحد من فاعليتها وتضعف من قدرتها على أداء دورها التنموي والمجتمعي بالشكل المطلوب.(هند، 2022: 466-467)

ومن أبرز هذه المعوقات التي تحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق تتمثل في الآتي: (أنطوان، 2010)

1. ضعف وغياب الشفافية في مصادر التمويل، حيث يكتنف الغموض آليات الحصول على الدعم المالي؛ نتيجة لعدم اعتماد معايير النزاهة والوضوح في الإفصاح عن تلك المصادر.
2. تعاني هذه المؤسسات من قصور تشريعي وتنظيمي يتمثل في عدم وجود قوانين وتشريعات واضحة ومتكاملة تنظم عملها وتحدد إطار تدخلها، إضافةً إلى ضعف دور الإعلام في تسليط الضوء على أهمية هذه المؤسسات وإبراز أدوارها المجتمعية.
3. غياب الممارسات الديمقراطية داخل المنظمات ذاتها، وضعف آليات الحوار والمشاركة في صنع القرار، يؤدي إلى إضعاف نهج التشاركية ويحد من استقلاليتها وفاعليتها في المجتمع.

فضلاً عن ذلك هنالك تحديات تؤثر سلباً في العمل الميداني لتلك المنظمات، وتحد من دورها في تعزيز الديمقراطية ومن هذه التحديات هي:

1. التحديات السياسية تشير إلى الصعوبات المرتبطة بعملية الانتقال من نظام يقوم على السلطة المطلقة إلى نظام ديمقراطي تكون فيه السيادة للشعب، حيث تساهم منظمات المجتمع المدني بدور محوري في دعم مسار التحول الديمقراطي، من خلال ما تقوم به من وظائف وأدوار تسهم في تعزيز المشاركة الشعبية وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد.(سامر، 2020: 322)
2. ضعف تفاعل السلطات المركزية والمحلية معها، ولا سيما في ما يتعلق بتوفير الشفافية وإتاحة المعلومات الضرورية لعملها. فعمل هذه المنظمات يرتكز أساساً على مبدأ التعاون والتكامل مع مؤسسات الدولة، وفي حال غياب هذا التعاون تتحول أنشطتها إلى جهود فردية محدودة، الأمر الذي يضعف قدرتها على إنجاز المشاريع وتحقيق أهدافها المرجوة.(نور، 2024: 219)
3. عدم الاستقرار الأمني يعد من أخطر التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العراق، إذ ارتبطت الأوضاع الأمنية بالتغيرات السياسية وعدم استقرار النظام الجديد، مما حدّ من فاعلية

تلك المنظمات، وتسبب بتعرض العديد منها لاعتداءات وتهديدات متكررة، خاصة في المناطق التي تشهد توترات مستمرة.(سارة، 2012: 183).

4. تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية كالطائفية والعشائرية والقبلية، والتي غالباً ما تعيق تفعيل دورها الحديث القائم على أسس إنجازية مثل التعليم والدخل. فقد تسربت هذه الولاءات إلى داخل بعض المنظمات، خصوصاً في فترات الانتخابات، مما أدى إلى تغليب الانتماءات الضيقة على المصلحة العامة، وبالتالي إضعاف فعاليتها في تعزيز قيم المواطنة والتعايش.(رونق، 2013: 65)
5. تعاني منظمات المجتمع المدني والعاملون فيها من محدودية وضعف الخبرة، الأمر الذي انعكس سلباً على طبيعة برامجها التي اتسمت أحياناً بالتردد وأحياناً أخرى بالتناقض، كما أن معظم هذه البرامج ما تزال غير مكتملة النضج، مما يعيق قدرتها على وضع استراتيجية واضحة ومستدامة لعملها في المستقبل.(ندى، 2013)

2.3. المطلب الثالث: آليات تفعيل منظمات المجتمع المدني في العراق

لابد من توفر وسائل وآليات تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني لتفعيل دورها بالشكل الصحيح وبما يجيزه القانون الذي تعمل في ضوئه تلك المنظمات وبما يساعدها لتؤدي دورها في بناء الديمقراطية وضمان استمرارها في العراق، وتتمثل هذه الآليات بالآتي:

1. أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني من أجل استمراريتها على ايجاد مشاريع لتوليد الدخل والاعتماد على سياسة التمويل الذاتي في المشاريع دون أن يؤدي ذلك لتحويلها إلى مشاريع تجارية تستهدف الربح بحد ذاته.(هند، 2022: 470)
2. التفاوض والمساومة وهي من أهم وسائل منظمات المجتمع المدني في التأثير على الحكومة وما تضعه من سياسات بأسلوب سلمي، وذلك عن طريق التفاوض والمساومات التي تحصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. (حازم، 2020: 66).
3. اقرار منظمات المجتمع المدني بالتعددية المجتمعية بمختلف تكويناته العرقية والدينية والطائفية والقبلية، مع الاعتراف بذلك التنوع والتعامل معه بعقلانية وتجنب تسيسه لجانب ديني أو عرقي أو قومي، وجعل الإطار العام لعمل تلك المؤسسات هو إطار الوحدة الوطنية. (ريام و علاء، 2024: 519).

4. أن تكون لغة الحوار والبناء هي لغة مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن التحريض الطائفي أو القومي أو العرقي أو السياسي. (عباس، 2012: 63)
5. تأسيس شبكة من المؤسسات التربوية كالمدارس والمكتبات والمراكز التعليمية والتثقيفية وتنظيم المهرجانات وإقامة الدورات التدريبية. (حازم، 2020: 66)
6. اعتماد هذه المنظمات قيم الاحترام والتسامح والمشاركة وقبول النقد البناء وغيرها من القيم التي تمكن المواطن من التأثير في السياسة ومسائلة ممثليه والمسؤولين في هذه المنظمات والمجالس والهيئات المنتخبة على السواء وهي جوهر الثقافة الديمقراطية. (عبدالغفار و مورو، 2003: 55).
7. استتباب الأمن إذ يشكل غياب الأمن العائق الأساس امام قيام مجتمع مدني فاعل، حيث أن تأسيس أي جمعية أو منظمة يحتاج إلى تحرك يومي ونشاطات عامة واجتماعات يصعب تنفيذها، وإذا ما نفذت فأنها عادة ما تكون محدودة التأثير لقلة الحضور بسبب المخاطر المحتملة نتيجة غياب الأمن وصعوبة التحرك والانتقال خصوصاً للعنصر النسوي، ويساعد استتباب الأمن في رفع نسبة مشاركة السكان في النشاطات العامة والانتماء إلى الجمعيات والنوادي. (حسين، 2005: 160)
8. تشجيع وسائل الإعلام المستقلة لأنها من مستلزمات المجتمع المدني الناجح، لهذا يجب دعم الإعلام الحر وتشجيع المواهب الشابة والمبادرات الجريئة وعلى الدولة أن تقدم دعمها المادي والمعنوي لهذه التجارب.(أنطوان، 2010)
9. أن تحظى هذه المنظمات بدعم ورعاية من المنظمات الدولية كمنظمة اليونسكو وغيرها، فضلاً عن الرعاية من قبل جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للثقافة والعلوم، والعمل معها لمواجهة بعض الصعوبات لاسيما تلك التي تتعلق بالتمويل بالشكل الذي يضمن عدم وقوعها تحت تأثير الجهة المانحة.(منى و خلود، 2005: 11)
10. إعادة صياغة المناهج التعليمية والدراسية بما يتفق مع الرؤى التكوينية التي تحملها أطروحة المجتمع المدني، والتي بدورها ستنمي وعي المواطن بالثقافة الديمقراطية.(عباس، 2012: 629)
11. دعم مجموعات المجتمع المدني التي تهتم بشؤون المرأة وتسعى لضمان حقوقها، إذ يساعد تكوين مثل تلك المؤسسات على كسر تحكم الرجل بالسلطة، وكما يسهم تطوير منظمات النساء ومشاركتهن في الحياة على التوازن في المجتمع. (أنطوان، 2010)

12.استخدام وسائل الإتصال إذ أن الإنترنت والهاتف النقال ينشط عمل منظمات المجتمع المدني ويساعدها كثيراً بتجنب مخاطر التنقل، عن طريق عقد اجتماعات محدودة أو الإعلان عن إنشاء جمعيات جديدة وارسال وثائقها وبرامجها عبر الإنترنت، وحتى طلبات الانتماء والعضوية يمكن انجازها من خلال الإنترنت (حسين، 2005: 160).

3 .المبحث الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق بعد عام 2003

منذ عام 2003 مرّ العراق بالعديد من الأحداث المفصلية، تمثلت في الاحتلال الأميركي، وإسقاط النظام السياسي القائم، وما تبعه من تدمير واسع للبنى التحتية، إلى جانب تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، واندلاع صراعات طائفية استهدفت مختلف المكونات المجتمعية. وفي ظل هذه الظروف برزت الحاجة الملحّة إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بوصفها فاعلاً رئيسياً في دعم المجتمع، من خلال تقديم الخدمات الإنسانية والإغاثية للمتضررين من العنف والإرهاب، والمساهمة في إعادة الإعمار، فضلاً عن تعزيز المسارات الديمقراطية عبر قوى وتنظيمات وطنية تسعى إلى بناء مجتمع مدني سليم يُعنى بالإنسان ويعمل على تجاوز تداعيات الأزمات الأمنية والسياسية والطائفية.(باسل، 2008)

يتضح أن معظم الدول التي تمر بمرحلة انتقال من الحكم الفردي إلى النظام التعددي، ومنها العراق على وجه الخصوص، تدرك أهمية بناء وتشجيع منظمات المجتمع المدني بوصفها إحدى أهم قنوات المشاركة الشعبية. ورغم أن هذه المنظمات لا تمارس عملاً سياسياً مباشراً ولا تسعى للوصول إلى السلطة، فإن أعضاءها يُعدّون من أكثر الفئات الاجتماعية استعداداً للانخراط في العمل السياسي الديمقراطي. وإلى جانب ذلك، تمثل الإدارة السلمية للصراع والمنافسة جوهر مفهوم المجتمع المدني وأساس دوره في دعم التحول الديمقراطي.(نزار، 2009: 226)

3.1. المطلب الاول: التحول الديمقراطي بعد عام 2003

بما أن الديمقراطية هي طريقة الحياة وأسلوب الحكم الذي يقوم على أساس قيام السلطة التي تحكمه بطريقة يقبلها، وضمان حقوقه الأساسية السياسية والاجتماعية في المساواة وحرية التعبير والتنظيم والعمل والمشاركة في صياغة الحياة السياسية والاجتماعية. (سراب، 2021: 157)

لهذا يشير مسار التحول الديمقراطي في العراق إلى الانتقال من نظام الحزب الواحد الشمولي إلى نظام تعددي ديمقراطي، غير أن هذا الانتقال جرى في ظل أوضاع مضطربة اتسمت بالعنف والأزمات

المتعددة. ومن ثمّ برزت الحاجة إلى بناء ديمقراطية تتلاءم مع خصوصية الواقع العراقي وتسهم في معالجة مشكلاته المتراكمة. وفي هذا السياق، يُعدّ المجتمع المدني الركيزة الأساسية الداعمة لهذا التحول، إذ يسهم في ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية القائمة على التسامح والمشاركة وقبول التنوع، فضلاً عن اعتماده الوسائل السلمية في التعبير عن الآراء وإدارة الاختلاف، وهو ما يجعله متوافقاً مع الديمقراطية بوصفها إطاراً مؤسسياً لإدارة الصراع بوسائل سلمية.(خيرة، 2017: 36)

وفي ظل رغبة أعداد كبيرة من فئات المجتمع العراقي للمشاركة في الحياة المدنية والسياسية ظهرت أشكال عدة من منظمات المجتمع المدني كثيراً منها كان متأثراً بمحيطه الإقليمي أو ذو أفكار عالمية جاهزة، إلا إن مؤسسي تلك المنظمات وبعد تجربة غير رسمية ما قبل الاعتراف بها عام 2010، أخذت على عاتقها إجراء عدد من التعديلات على برامجها وطبيعة عملها لكي تتلائم مع خصوصية الحالة العراقية وانسجاماً مع تغييرات الوضع السياسي المستمر. (ريام و علاء، 2025: 522)

3.1.1. اولاً: متطلبات عمل منظمات المجتمع المدني

يمكن أن نجمل متطلبات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق فيما يلي: (حازم و سمية، 2019: 452-455)

1. الديمقراطية: تمثل الديمقراطية الأساس السياسي لنشوء وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق، إذ تقوم على مبدأ حكم الشعب لنفسه ومراقبته لأداء الحكومة. وبذلك تُعد الديمقراطية الإطار السياسي للمجتمع المدني، فيما يشكّل المجتمع المدني تجسيدًا عمليًا لقيمها ومبادئها.
2. الفقر: يشكّل الفقر عاملًا أساسيًا في تنامي دور منظمات المجتمع المدني في العراق، حيث اضطلعت بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع في ظل السياسات الحكومية المتقلبة بين التقشف والفساد، وارتباطها بتقلبات أسعار النفط وارتفاع البطالة.
3. العولمة: يراد بالعولمة تلاشي الحدود وتحول العالم إلى قرية صغيرة بفضل وسائل الاتصال والإعلام، كما تُفهم أيضًا كآليات مرتبطة باقتصاد السوق وإبراز دور القطاع الخاص. وفي هذا السياق، تُعد منظمات المجتمع المدني قوة اقتصادية فاعلة تساهم في تحريك القطاع الخاص ودعم نموه، وهو ما أكدته تقارير البنك الدولي عام 1995.
4. الفساد: إن تفشي ظاهرة الفساد بمختلف اشكاله وانهيار سلطة الضبط وضعف المساءلة والشفافية وتدهور القدرات الإدارية فضلاً عن انتشار مظاهر المحسوبية والممارسات الفاسدة واعتماد ثقافة

الولاء لمجموعة أو للطائفة بدلاً من ثقافة الأداء والانجاز وأدت هذه إلى تزايد الفوارق بين الفئات الاجتماعية والتي أصبحت أكثر عمقاً وسعة من أي وقت مضى.

5. الطائفية السياسية: تُعد الطائفية السياسية من أبرز المشكلات التي واجهت العراق بعد عام 2003، حيث تعززت بفعل غياب مفهوم المواطنة، واستمرار نظام المحاصصة والتقاسم الوظيفي، وتهميش الكفاءات.

3.1.2. ثانياً: استراتيجيات ظهور منظمات مجتمع مدني فاعلة في العراق

إن ما تشهده الساحة العراقية حالياً من دعوة صريحة إلى تفعيل دور المجتمع المدني وإنشاء المؤسسات والمنظمات المعبرة عنه، إلى جانب تكوين العديد من المنظمات الحكومية في أكثر من مجال وتخصص، فهو يعبر عن حضور هذا المفهوم لدى النخب الثقافية ولدى الباحثين، الأمر الذي تجاوزت فيه الدعوة إلى المجتمع المدني مستواها النظري وأصبحت تقدم أداة عملية من ادوات التقدم الديمقراطي. (نزار، 2009: 226-227)

لذلك يقتضي الأمر وضع استراتيجية تؤدي إلى ظهور منظمات فعالة، تنسجم في نفس الوقت مع الظروف القائمة في المجتمع المدني، وتتركز أهم هذه الاستراتيجيات على النحو الآتي: (امل، 2006: 145-146)

1. سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن أي قيود تحد من حركتها وفاعليتها واستقلاليتها، ومن الضروري أن تسهم هذه المنظمات في صوغ ومناقشة تلك القوانين.
2. تعزيز دور المؤسسات والتنظيمات المدنية في سياق الممارسة الديمقراطية، ويتم ذلك عن طريق تعميم الثقافة المدنية ومنع تدخل الدولة في تنظيم تلك التنظيمات والمؤسسات وتوجيهها فضلاً عن توفير حرية التعبير عن الرأي وضمان الحرية الفكرية واحترام الرأي الآخر.
3. على المنظمات غير الحكومية أن تطبق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ودورية رئاسة التنظيم وتفعيل الممارسات الديمقراطية التي تنادي بها والتعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهدافها.
4. زيادة ثقة المجتمع في حسن إدارة وأداء مؤسسات المجتمع المدني حتى يزيد انتشارها وتأثيرها في المجتمع بأكمله عن طريق تكثيف الأعمال والنشاطات التي تزيد من اعتماد المجتمع على الحكومة لخدمتها بدلاً من جعلها أداة لزيادة التشرذم السياسي والاجتماعي.

3.1.3. ثالثاً: ادوار منظمات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية في العراق

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إن الدور الحيوي للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمها الأساسية ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به مؤسساته من أدوار ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك مثابة البنية التحتية للديمقراطية، وعند تحليل البعد البنيوي لدور منظمات المجتمع المدني في سياق العملية الديمقراطية يكمن في ثلاثة أدوار تتمثل كالآتي: (سراب، 2021: 157)

1. دور تربوي ثقافي عن طريق التنشئة السياسية للمواطنين والتدريب العملي القائم على الأسس الديمقراطية في الحياة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني.
2. دور تعبوي يتحقق من خلال توسيع آفاق المشاركة السياسية ورفد المجتمع بكوادر وقيادات سياسية واعدة.
3. دور الرقابة والنقد والضغط على الحكومة إذا ما تجاوزت حدود مشروعيتها الدستورية.

وبعد مرور عشر سنوات أصبحت منظمات المجتمع المدني تلعب دور مهم في دعم المواطنة وتحسين نوعية الحياة من خلال التعويض عن الفجوات في الخدمات بالإضافة إلى الترويج للممارسات الديمقراطية فضلاً عن التأييد والدعم التي كانت تتلقاه لتطبيق أفضل الممارسات العالمية لصياغة التشريعات والقوانين المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة. (حازم، 2019: 343)

كما أسهمت منظمات المجتمع المدني في دعم العملية السياسية في العراق من خلال دورها في التنشئة السياسية والاجتماعية، وذلك عبر ترسيخ قيم المساواة والإنصاف وتقبل الرأي الآخر، وتعزيز روح التضامن والتعاون والاستقرار، وتحفيز الشعور بالمسؤولية تجاه الشأن العام. وقد كان لهذه المنظمات أثر بارز في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، سواء على المستوى الثقافي من خلال نشر المعرفة السياسية، أو على المستوى التربوي عبر الممارسة العملية والتدريب على مبادئ الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، شكّلت منظمات المجتمع المدني مصدراً مهماً لإعداد الشباب وتأهيلهم للمشاركة في الحياة الديمقراطية، الأمر الذي جعلها أحد الأسس الجوهرية لبناء الدولة الحديثة (فلاح، 780). وفي السياق نفسه، ساهمت هذه المنظمات في ترسيخ قيم التحول الديمقراطي من خلال مشاركتها الفاعلة في الحركات الاحتجاجية التي انطلقت منذ عام 2017 وتكررت في عام 2019، حيث عقدت الندوات والمؤتمرات والحوارات مع المسؤولين للمطالبة بتشريع قانون انتخابي جديد يتيح فرصاً أوسع أمام القوى والأحزاب الصغيرة للوصول إلى مقاعد مجلس النواب، وهو ما تحقق فعلياً بإقرار القانون الجديد(فلاح، 2021: 780-781).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وبناءً على ما تقدم، يُعدّ المجتمع المدني شرطاً أساسياً لوجود الدولة، كما تمثل الدولة بدورها إطاراً ضرورياً لقيام المجتمع المدني. ومن ثمّ فإن المقولة التي ترى أن ضعف المجتمع المدني يقابله ازدياد في قوة الدولة تُعدّ مقولة غير دقيقة، إذ إن منظمات المجتمع المدني تُجسّد روح الدولة الحديثة، وتُسهم في ترسيخ المبادئ والقيم الديمقراطية، وتكريس المساواة بين المواطنين ضمن أطر دستورية وقانونية. وبذلك، فإن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة تكاملية يكرّسها الدستور بوصفها ضمانة لاستمرارية الدولة وحمايتها من مظاهر الضعف والهشاشة.(حازم، 2019: 346)

وبالتالي فأن مستقبل المجتمع المدني ودوره في تكريس الديمقراطية يتوقفان على عدة عوامل منها: إعادة الأمن والاستقرار، وإعادة تأسيس الدولة العراقية على أسس واضحة للمواطنة والمؤسسية، واحترام سيادة القانون، لأن المجتمع المدني القوي لا يوجد إلا في إطار دولة قوية وليست تسلطية. (ياسر،2025: 452–453)

3.2. المطلب الثاني: المؤشرات الكمية لفاعلية منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003

جدول (1) يوضح عدد منظمات المجتمع المدني في العراق (2003–2025)

السنة	عدد المنظمات المسجلة	طبيعة النشاط
2003	120-80	إغاثة، مساعدات عاجلة
2005	1200	إغاثة، حقوق الإنسان
2010	3500	تنمية محلية، تعليم، إعلام
2014	5200	دعم النازحين، إغاثة إنسانية
2018	6000	إعادة الإعمار، المصالحة
2022	6100	تمكين الشباب والنساء
2025	10,000-6300	التنمية، الحوكمة، السلم الأهلي

المصدر: تقارير دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية، *UNDP*، *UNHCR*، *IOM*، (2022-2025).

يتضح من البيانات أعلاه أن النمو الكمي شهد مرحلتين رئيسيتين مرحلة التوسع السريع (2003–2010) نتيجة انفتاح سياسي وحرية تأسيس الجمعيات، ومرحلة الاستقرار والتخصص (2015–2025) حيث ركزت المنظمات على قطاعات محددة مثل بناء السلام، دعم المرأة، وتمكين الشباب.

كما تشير البيانات إلى تفاوت في فاعلية المنظمات فحوالي 40% من المنظمات المسجلة فقط تمارس نشاطاً فعلياً مستمراً حتى عام 2025.

وحسب دائرة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في العراق (6699) منظمة، فضلاً عن (190) فرع للمنظمات غير الحكومية الاجنبية، وكذلك بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المحلية المسجلة في العراق (6509) منظمة، فضلاً عن (١٨) منظمة من المنظمات ذات النفع العام.(دائرة المنظمات غير الحكومية الامانة العامة لمجلس الوزراء)

ويمكن القول إنّ منظمات المجتمع المدني في العراق بين عام 2003–2025 قد مرت بمرحلة الكم قبل الكيف، ثم بدأت تدخل مرحلة النضج والتحول باتجاه بناء السلام والحوكمة المحلية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن منظمات المجتمع المدني في العراق مثّلت ركيزة أساسية في مسار التحول الديمقراطي بعد عام 2003، وأسهمت في تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والتعايش السلمي. إلا أن دورها ما يزال دون المستوى المطلوب في التأثير على السياسات العامة أو تحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع؛ بسبب ضعف الإطار التشريعي، وغياب التمويل المستدام، وتداخل المصالح السياسية، فضلاً عن محدودية الخبرة المؤسسية وضعف التنسيق الوطني.

ولتحقيق فاعلية أكبر لهذه المنظمات في المستقبل، يمكن اقتراح عدد من الاستراتيجيات العملية، من أبرزها:

1. إصلاح الإطار التشريعي والإداري عبر تحديث قانون المنظمات غير الحكومية رقم (12) لسنة 2010 بما يضمن استقلاليتها وشفافيتها، ويحدّ من تبعيتها للأحزاب أو الجهات المانحة.
2. تعزيز الشراكة المؤسسية بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة عبر إنشاء مجالس تنسيقية على مستوى المحافظات لتوحيد الجهود التنموية ومتابعة تنفيذ الخطط الحكومية.
3. تنويع مصادر التمويل من خلال تشجيع مبادرات التمويل الذاتي، وإطلاق صناديق دعم وطنية بإشراف حكومي مستقل لضمان استدامة المشاريع المجتمعية.
4. بناء القدرات المؤسسية عبر تدريب كوادر المنظمات في مجالات التخطيط والإدارة المالية والتواصل المجتمعي لرفع كفاءتها واستدامة برامجها.
5. تفعيل دور الإعلام والمجتمع الأكاديمي في مراقبة أداء المنظمات وتقييم أثرها، بما يعزز ثقافة المساءلة المجتمعية والشفافية العامة.

6. التحول الرقمي في إدارة الأنشطة والعضوية والتمويل لضمان الكفاءة وتقليل الفساد وتحسين الوصول إلى المواطنين.
7. ترسيخ ثقافة المواطنة والتسامح ضمن برامج المنظمات لتكون أداة فاعلة في مواجهة الانقسام الاجتماعي والطائفي وتعزيز الوحدة الوطنية.
8. ويمكن القول إن مستقبل منظمات المجتمع المدني في العراق مرهون بقدرتها على إعادة تعريف دورها من العمل الإغاثي المؤقت إلى العمل التنموي الاستراتيجي، بما يجعلها شريكاً حقيقياً في صنع القرار وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.

المصادر:

[1] الدستور العراقي الدائم. (2005). المادة (45) أولاً.
[2] السيد، مصطفى كامل. (2004). المجتمع المدني في الوطن العربي. أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوه في الإصلاح. ط1. المنظمة العربية لحقوق الانسان. القاهرة.
[3] العادلي، حسين درويش. (2007). المواطنة بين ضرورات الواقع وجماليات المدارس، كتاب الصباح الثقافي سلسلة تصدر عن جريدة الصباح. مطابع جريدة الصباح. بغداد.
[4] حافظ، عبدالعظيم جبر. (2011). التحول الديمقراطي في العراق. ط1. مؤسسة مضر مرتضى للكتاب. بغداد.
[5] رشيد، عبد الوهاب حميد. (2003). التحول الديمقراطي والمجتمع المدني. ط1. دار المدى للثقافة والنشر. دمشق.
[6] سفر، سامر حميد. (2020). منظمات المجتمع المدني دراسة قانونية مقارنة. ط1. مكتبة زين الحقوقية والأدبية. بيروت – لبنان.
[7] شكر، عبدالغفار و محمد، مورو. (2003). المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية. ط1. دار الفكر. دمشق.
[8] عبدالجبار، فالح إبراهيم. (1995). الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. القاهرة.
[9] عبدالله، ثناء فؤاد. (2004). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط2. مركز دراسات

الوحدة العربية. بيروت.

[10] نبي، سربست .(2006). المجتمع المدني السيرة الفلسفية للمفهوم. مؤسسة حمدي للطباعة والنشر. السليمانية.

[11] ابراهيم، ياسر علي و عبدالامير، مهدي عدنان. (2018). "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد عام 2003". مجلة قضايا سياسية: (55). 97-142.

[12] أحميد، حازم صباح. (2020). "منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق". مجلة العلوم القانونية والسياسية:(9)، (1). 41-88.

[13] أحميد، حازم صباح. (2019). "مؤسسات المجتمع المدني ودورها في بناء الدولة الحديثة في العراق"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية: (26)،(3).328-350.

[14] أحميد، حازم صباح و كاظم، سمية ادهام. (2019). "منظمات المجتمع المدني: دراسة لمحفزات ومعوقات العمل". مجلة آداب الفراهيدي: (37). 407-420.

[15] الخزعلي، امل هندي. (2006). "جدلية العلاقة بين الديمقراطية – المواطنة والمجتمع المدني "العراق انموذجاً"، مجلة العلوم السياسية: (32). 128-149.

[16] الزهيري، فلاح كاظم خلف. (2021). "المجتمع المدني وبناء الدولة الحديثة في العراق بعد عام 2003: التمكين وحدود الشركة الوطنية". مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: (3)، (42).767-795.

[17] السبعاوي، هناء جاسم محمد. (2019). "اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي (نماذج مختارة من مدينة الموصل)". مجلة دراسات موصلية: (53). 125-152.

[18] العاني، حسين علاوي خليفة. (2005). "مستقبل المجتمع المدني في عراق ما بعد التغيير". مجلة دراسات دولية: (2). 153-174.

[19] النصار، نزار عبد السادة. (2014). "دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية _ دراسة استطلاعية في جامعة واسط". مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: (6)، (16). 207-237.

[20] النصار، نزار عبد السادة. (2009). "مفهوم الديمقراطية ودور المؤسسات التربوية والتعليمية". مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية: (1)، (1). 221-238.

[21] حسن، نور مشتاق. (2024). "منظمات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005 (الواقع –

التحديات)". مجلة كلية دجلة الجامعة: (7)، (2). 211-222.

[22] حميد، هند محمود. (2022). "وسائل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق". مجلة العلوم السياسية: (63). 447-479.

[23] خورشيد، سراب جبار. (2021). "منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية". مجلة العلوم الانسانية والحضارة: (3)، (2).146-169.

[24] عبدالله، عبدالجبار احمد. (2005). "مستقبل المجتمع المدني في العراق". مجلة العلوم السياسية: (31). 88-100.

[25] عبيد، منى حسين و خميس، خلود محمد. (2005)."علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني". مجلة دراسات دولية:(27). 95-114.

[26] عثمان، عبدالرحمن صوفي و عرفان، محمود محمود.(2014). "دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)". مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية: (2)، (5). 67-82.

[27] لكمين، خيرة. (2017). "دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع – العراق نموذجاً". حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية: (20). 31-53.

[28] محمود، عباس فاضل. (2012). "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق". مجلة الأستاذ: (203). 615-641.

[29] مرعي، مثنى فائق. (2022). "دور منظمات المجتمع المدني في مرحلة ما بعد النزاع: العراق نموذجاً". المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر: (1)، (2). 12-26.

[30] نجيب، ريام غانم و كاظم، علاء عباس.(ب.ت). "دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التطرف". مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية: 507-528.

[31] ياسر، خالد ياسر.(2025). "وسائل تدعيم عمل مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة العنف". مجلة قضايا سياسية: (79). 445-466.

[32] حسين، سارة ابراهيم.(2012). "مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة "العراق انموذجا". كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. العراق.

[33] عباس، رونق عودة. (2013). "التنظيم القانوني لمنظمات المجتمع المدني". كلية الحقوق، جامعة النهرين. العراق.

[34] السراج، ندى فاضل عباس. (2013). "المجتمع المدني في العراق".
[35] https://jashaam5.forumarabia.com/t832-topic
[36] الصنا، أنطوان دنخا. (2010). "اهم مشاكل ومعوقات عمل منظمات المجتمع المدني في العراق". https://www.ishtartv.com/viewarticle,29642.html
[37] العزاوي، باسل عبد الوهاب. (2008). " الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في العراق مفهوم وتوصيف مؤسسات المجتمع المدني العراقية".
[38] https://annabaa.org/nbanews/68/610.htm
[39] دائرة المنظمات غير الحكومية الامانة العامة لمجلس الوزراء
[40] https://www.ngoao.gov.iq/about
[41] منظمة حمورابي لحقوق الإنسان. "منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية". https://share.google/pmTCqYRlSsYnUG2lH